العلاقات المغربية البرتغالية ما بين 1790 و1844
قـراءة

لطفي بوشنتوف [1]

أصل كتاب **العلاقات المغربية البرتغالية ما بين1790و1844**، للأستاذ عثمان المنصوري، هو أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، نوقشت في نونبر2001. ويقدمها المؤلف في صيغتها الجديدة، في جزأين ضخمين من 1323صفحة. ويتكونان من قسمين، أحدهما تضمن الدراسة و الأطروحة، بينمااشتمل الثاني على مجاميع وثائقية. و قد اخترت في هذه القراءة البدء بالحديث عن القسم الثاني قبل الأول.

I- أرشيف القنصلية المغربية في طنجة

اشتمل القسم الوثائقي من كتاب عثمان المنصوري على أربعة مجاميع ، و هي:

- مجموعة تتكون من 21 وثيقة، مستقاة من مصادر جلها مغربي، مثل **إتحاف** ابن زيدان و **تاريخ** محمد داوود و **التاريخ الدبلوماسي** للتازي.
- مجموعة من الرسائل العربية، يصل عددها إلى 349 رسالة.
- مجموعة من المراسلات المعربة، يبلغ عددها حوالي 700 مراسلة.
- مجموعة من الملفات الخاصة، و عددها ثلاثة.

و لا يمكن للمطلع على هذا الكم الهائل من الوثائق، من المشتغلين في حقل البحث التاريخي أو ما يقاربه، سوى التسليم للمؤلف بالقيمة العلمية لهذا الجهد المبذول. ويصدر هذا الاعتراف من مجموعة من الاستنتاجات التي تفرض نفسها مع تقليب صفحات الكتاب.

فالمجموعات الثلاث الأخيرة، أي أرشيف القنصلية البرتغالية بطنجة، و التي تكون معظم هذا القسم، ثمرة جهد بدني و فكري كبير، اذ تطلب تحصيلها من الباحث تعلم اللغة البرتغالية على كبر وشد الرحال إلى خارج الوطن على ثقل و اكتساب تقنيات فك رموز و طلاسم كتابة القرنين 18 و19 م.

و الاستنتاج الثاني مرتبط بإقدام الباحث على نشر المادة الوثائقية الأصلية العربية والبرتغالية التي اعتمدها في كتابة دراسته و بلورة أطروحته، أي القسم الأول. و هو بذلك يقدم خدمة جليلة للباحثين الراغبين في الاستفادة منها و الاعتماد عليها كلا أو جزءا، خصوصا وأنه بذل جهدا محمودا في جمعها و تصنيفها و استخلاص جداول ومبيانات بل وصور منها.

---

[1]- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب – عين الشق – الدار البيضاء .

و الاستنتاج الثالث له علاقة بتحري الدقة، كمنهج اختاره المؤلف في التعامل مع مادته العلمية، إذ أخضعها للتدقيق و التحقيق و التمحيص، و صنفها إلى مادة مؤكدة تثبت صحتها الوقائع والمصادر المغربية، و أخرى محتملة تجهل حقيقتها مثل الإشاعات، و ثالثة في حاجة إلى تأكيد من قبيل الآراء الشخصية و مضامين التقارير و النصائح.

و الاستنتاج الأخير يكمن في تنوع المادة الإخبارية التي تحفل بها الوثائق الملحقة. إذ نجد فيها من الناحية السياسية أخبارا عن السلاطين و الأمراء و الثوار و الحركات و العلاقات الخارجية...، ومن الناحية المجتمعية معطيات عن الوباء و المجاعة والطاعون و تداعياتها الاقتصادية و الديمغرافية و السياسية...، و من الناحية الاقتصادية معلومات ثمينة عن الملاحة والموانئ و الأساطيل و الفلاحة و الصيد والضرائب و التجارة الداخلية و الخارجية و السلع والمعاملات المالية و الضرائبية والأثمان و صرف أنواع القطع النقدية و العملات و المكاييل والمقاييس و الحمولات و المواصلات...الخ.

II- الدراسة

صمم الكتاب في خمسة فصول

- الأول، حول الأحوال السياسة بالمغرب و البرتغال.
- الثاني، في العلاقات السياسية و الدبلوماسية.
- الثالث، عن العلاقات الاقتصادية.
- الرابع، حول الهدايا و الخدمات.
- الخامس، في مؤسسة القنصلية البرتغالية بطنجة.

ينبه الباحث غير ما مرة إلى أن تخصيصه فصلا للأوضاع السياسية بالمغرب والبرتغال هدفه الوقوف على العوامل التي تحكمت في العلاقات المغربية-البرتغالية ما بين 1790و1844، والبحث في تأثير وضعية البلدين من حيث أسباب القوة و مكامن الضعف على العلاقة بينهما، وتحديد إطار يضعها داخله. و تبين للمؤلف من المتابعة الدقيقة لتاريخ المغرب على الخصوص ومن رصد المحطات الكبرى من تاريخ البرتغال، أن هناك أوضاعا خاصة أثرت بدرجات متفاوتة على العلاقات بين البلدين.

فبالنسبة للمغرب، رصد من هذه الأوضاع ما كان يلم بالدولة من أسباب الضعف عند انتقال الحكم من سلطان إلى آخر و ما يصاحبه عادة من تعدد المطالبين بالحكم وبروز حركات التمرد و العصيان و قصور سلطة المخزن أحيانا عن الوصول إلى جهات من البلاد. كما رصد من هذه الأوضاع حالات نزول الوباء و الطاعون والمجاعة. و في نظر المؤلف عند حلول هذه الأوضاع ينشغل المغرب بأزماته عن تنشيط علاقاته الخارجية بما فيها تلك التي كانت تربطه بالبرتغال.

و بالنسبة لهذا البلد، أي البرتغال، رصد من هذه الأوضاع المؤثرة الاحتلال الفرنسي و الحماية الانجليزية و الأحداث المصاحبة للإصلاحات الدستورية وتداعيات استقلال البرازيل.

و إذا كان احتلال سبتة سنة 1415 يعد البداية الحقيقية للعلاقات المغربية البرتغالية، التي طبعت بحالة الحرب خلال ثلاثة قرون متتالية، فإن تحرير الجديدة سنة1769 يعتبر في نظر الباحث بداية للعلاقات السلمية بين البلدين، و إعلان القطيعة بالتالي مع إرث ثقيل من الحروب الدامية و التعصب الديني و الوجود الاستعماري. وهو التحول الذي كرس من الناحية القانونية بتوقيع معاهدة 1774.

و قد بلغت هذه العلاقات أوجها لما قدم البلدان معا المصلحة المشتركة في ظروف متأزمة وصعبة، من قبيل ترخيص سلاطين المغرب و ملوك البرتغال بوسق منتجات فلاحية و سلع غذائية في فترات الجفاف و الخصاص بكلا البلدين، و من قبيل تبادل الدعم و المساعدة للتغلب على أزمات البلدين السياسية، و من قبيل تأمين المغرب البرتغال على ماليته.

و قد كانت المصالح الاقتصادية، في اعتقاد الباحث، السبب الأساس في اختيار البلدين إنهاء حالة الصراع بينهما، إذ أدركا معا أن ما يمكن أن يحققاه من منافع في حالة السلم و عن طريق المبادلات التجارية بالأساس، أهم بكثير مما قد يحصلا عليه من غنائم و أسرى في حالة الحرب.

و بناء على هذا الاختيار استطاع المغرب أن يحصل من البرتغال على تجهيزات ومساعدات ملاحية و عسكرية. كما استطاع البرتغال تامين أساطيله و تمكينها من محطات للراحة و لتموين، و تزويد أسواقه بالانتاج الفلاحي المغربي و في مقدمته الحبوب و المواشي.

و لما كانت العلاقات بين الدول في هذه الفترة تحتاج إلى ما يتعهدها و يدعمها، فقد تبادل السلاطين المغاربة و الملوك البرتغال السفارات و البعثات و الرسائل و الهدايا. و كانت هذه الأخيرة مبالغ مالية و تحفا و أثوابا و مواد غذائية و تجهيزات عسكرية. كما كانت قيمتها دالة على أهمية المطالب المرجو الاستجابة لها، و عاكسة للمنافسة مع باقي الدول. و فضلا عن الهدايا كان السلاطين المغاربة يطلبون من الملوك البرتغال مسبقا حاجات معينة و أغراضا محددة، مثل الأدوية و الأعشاب و التطبيب والبناء و البستنة و الموسيقى.

و لتدليل الصعاب التي اعترضت مصالحه البرتغاليين بالمغرب و التغلب على العراقيل التي حالت دون الاستجابة بسهولة إلى مطالبهم، وظفوا الهدية و السخرة والعطاء في شكل رشاوى قدموها لمستخدمي المخزن و ذوي النفوذ.

غير أن أهم وسيلة و أداة وظفتها البرتغال لرعاية مصالحها بالمغرب هي مؤسسة القنصلية. فقد كانت تعمل من طنجة على دعم العلاقات بين البلدين و حل المشاكل

وتذليل الصعاب. وكانت الوظيفة الأساس للقناصل، و أبرزهم آل كولاصو، تتمثل في نقل أخبار البلدين فضلا عن أخبار البلدان الأخرى ذات النفوذ في المغرب. و ذلك اعتمادا على شبكة من المخبرين و الوكلاء.

III - الأطروحة

تثير دراسة المؤلف و القراءات المحتملة للوثائق التي نشرها مجموعة من الإشكالات والقضايا، نجملها في المستويات التالية:

المستوى الأول يخص الأطروحة التي كتب عنها المؤلف ما مفاده"أنها ترتكز على مكونات دقيقة و متشعبة و تدور حول استنتاج كبير هو **أهمية العلاقات بين المغرب والبرتغال** فيما بين 1790و1844". و قد أسس المؤلف ما توصل إليه على منطلقات وأهداف أساسية في اعتقاده، وهي:

أولا، أن هذه"الأطروحة" على بساطتها و بديهيتها ،حسب قوله، لم يؤكدها كما لم يدحضها باحث من قبل. ذلك أن الدراسات السابقة أغفلت موضوع العلاقات المغربية-البرتغالية في هذه الفترة، ولم تحظ بالتالي بأبحاث مستقلة و عميقة، من منطلق أنها لا تستحق الاهتمام أو لا يعتد بأهميتها. و يستوي في هذا الانطباع-الاقتناع الخاطئ الباحثون المغاربة الذين حصروا اهتمامهم بهذه العلاقات في الفترة الحديثة و قلما تجاوزوا القرنين 16 و 17م، و الباحثون البرتغال الذين انصب اهتمامهم على فترة أمجاد دولتهم المقرونة بالكشوف الجغرافية و المستعمرات، و الذين اعتقدوا أن تاريخ البرتغال في المغرب انتهى عند معركة وادي المخازن و تجاوزا بعد استرجاع المغرب للجديدة.

ثانيا، أن معظم الباحثين في علاقات المغرب الخارجية في الفترة المعاصرة اهتموا بالنصف الثاني من القرن 19م، و ركزوا على علاقاته بقوى كبرى و نافذة مثل اسبانيا و فرنسا و انجلترا، في حين أهملوا علاقاته بالبرتغال و بالفترة السابقة لكونها دولة "ثانوية" و تفتقد القوة و التأثير.

ثالثا، إثبات و تأكيد أن العلاقات المغربية-البرتغالية في الفترة المذكورة كانت مهمة و جيدة وحققت للبلدين عددا من المصالح المشتركة و بلغت مستوى رفيعا من الانسجام و التعاون والتقارب و التحالف في مواجهة الخصوم. و "الأهمية" الكلمة المفتاح و الأساس في أطروحة المؤلف و التي تتكرر بشكل ملفت للنظر في الدراسة، لا تتأتى من مواقع قوة الدول، في رأي الكاتب، و إنما من المصالح و المنافع التي تجنيها من علاقاتها المتبادلة. و في اعتقادي-في هذا المستوى- أن من الأفضل الحديث عن خصوصية العلاقات و ليس عن أهميتها.

المستوى الثاني، يتعلق بتقييم العلاقات بين البلدين. فقد خلص المؤلف إلى أن العلاقات بين المغرب و البرتغال في الفترة كانت تتم في إطار نوع من التكافؤ و الندية

و مراعاة المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة و من دون أطماع سياسية و لا سعي إلى تحقيق مكاسب بالضغط والتهديد و التلويح بالقوة و استعمالها، كما كان عليه الحال مع انجلترا و فرنسا و اسبانيا مثلا. وبناء على هذا الاستنتاج حفل الكتاب بمفردات من قبيل "الصداقة و التفاهم و التعاون و التقارب و الوضوح و الانسجام والتحالف...الخ". غير أن هذه الخلاصة و ما تفرع عنها تثير في القارئ مجموعة من الاستفسارات، من بينها :

أولا، هل يمكن ان تتم العلاقات على هذا المستوى في وقت ارتكزت فيه الدبلوماسية البرتغالية السياسية و الاقتصادية على مؤسسات و موارد مالية و بشرية و إدارات ومصالح و مراكز تدبر و تسير و تنفذ، في حين افتقد المغرب كل ذلك أو معظمه؟

ثانيا، هل يمكن أن تكون هذه العلاقة على هذا الشكل و تفضي إلى نفس النتائج مع الاختلاف الواضح في مسار كل من الدولتين؟ فالبرتغال عرفت محاولات للإصلاح قبيل و خلال الفترة المعينة استهدفت الحد من سلطة النبلاء و رجال الدين، و إلغاء الرق، وإعادة البناء، و النهوض بالاقتصاد عبر تدابير تطوير المواصلات و إصلاح الزراعة و الملكية، و إعادة النظر في النظام الضريبي و مالية الدولة و منظومة التعليم، و العمل على سيادة القانون و إقامة ملكية دستورية وفصل السلط التشريعية والتنفيذية و القضائية. كما عرفت البرتغال ذلك الصراع المحمود بين المحافظين والليبراليين. هذا في حين كان أقصى ما يصبو إليه السلطان و الرعايا بالمغرب العيش في مأمن من العنف و الخصاص.

المستوى الثالث مرتبط بالقضايا الكبرى التي تفرض نفسها كلما تحدثنا عن علاقات المغرب الخارجية مع البرتغال أو غيرها، وهي قضايا لها راهنيتها و ليست حبيسة الماضي، و لها حضور في الوثائق التي اعتمدها المؤلف. ومن بينها:

أولا، قضية الأراضي المحتلة و من بينها سبتة و الجزر المتوسطية، و محاولات المغرب استرجاعها في مواجهة ضغط الإسبان لتوسيع دائرة الحدود.

ثانيا، قضية حقوق الصيد في المياه الإقليمية.

ثالثا، قضية تآكل و ضعف الأسطول المغربي التجاري و العسكري، و ارتباط النهوض به بالدول الأجنبية.

رابعا، قضية تدخل الدول الأجنبية في الأمور الداخلية للمغرب، و تمكنها أحيانا من اختراق أجهزة المخزن.

و الأكيد أن إثارة هذه القضايا و متابعة فصولها و الإمساك بمختلف الخيوط الرابطة بينها سيفضي إلى بلورة تصور متكامل عن علاقات المغرب الخارجية.

المستوى الرابع و الأخير مرتبط بكيفية التعامل مع المادة المصدرية. فالباحث في علاقات المغرب الخارجية يقصد عادة أرشيفات الدول الأجنبية التي يكون جزء هام منها في شكل تقارير و مراسلات حول الأوضاع بالمغرب، ميزتها الاهتمام

بالجزئيات الصغيرة و الأمور الدقيقة، وتتيح إمكانية متابعة القضايا الكبرى و تمكن من معطيات إحصائية، بحيث يجد الباحث نفسه أمام مادة إخبارية غزيرة و عزيزة ومغرية، ينبهر بها إلى درجة الاعتقاد أنه يكتشف مغربا جديدا. ومنزلق هذه المادة أنها تحول دراسته من البحث في علاقات المغرب الخارجية إلى الكتابة في أوضاع المغرب الداخلية.